القطاع الزراعي الجزائري ومنظمة التجارة العالمية

غردي محمد*

Abstract:

Le secteur agricole en Algérie est considéré parmi les secteurs les plus important, vue son rôle primordiale dans le domaine économique et sociale. Et pour sa mise à jour à l'évolution mondiale, et a l'accord sur l'agriculture signé avec l'organisation mondiale du commerce (OMC), L'Etat Algérienne entame une nouvelle étape de réorganisation, et de développement a se secteur vital, dans le cadre de l'application du plant national de développement agricole, par l'amélioration du climat d'investissement, et l'incitation permanant directe ou indirecte, et par la mise en disposition des infrastructures nécessaires.
En contre partie, l'adhésion a l'OMC, entraine le secteur agricole à relever de grand défis, que l'Etat doit y faire face, tout en bénéficiant du traitement spécial et différencié accordé aux pays en vois de développement.

Mots clés: Secteur agricole, OMC, Accord sur l'agriculture, Accès aux marchés, Soutien interne, Subventions à l'exportation, Politique agricole, Défis, Exceptions.

الملخص:

يعبر القطاع الزراعي في الجزائر من أهم القطاعات الاقتصادية، وذلك للدور الأساسي الذي يقوم به في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ولمسايرة هذا القطاع للتطورات العالمية وخاصة اتفاقية الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، عملت الدولة على تنمية هذا القطاع وتطوير من خلال تحسين مناخ الاستثمار فيه، وزيادة الحوافز المباشرة وغير المباشرة وتوفير الهياكل التحتية، خاصة بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، غير أن الانضمام إلى المنظمة العامية للتجارة يؤدي بالقطاع الزراعي إلى مواجهة تحديات كبيرة يجب على الدولة العمل على مواجهتها، كما عليها الاستفادة من المعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للدول النامية.

الكلمات المفتاحية: قطاع زراعي، المنظمة العالمية للتجارة، اتفاقية الزراعة، النفاذ للأسواق، الدعم المحلي، دعم الصادرات، سياسة زراعية، تحديات، الاستثناءات.

* أستاذ مساعد (أ) - جامعة سعد دحلب البليدة.

المقدمة:

عرف الربع الأخير من القرن العشرين تطورات هامة في مجال المبادلات التجارية الدولية في السلع والخدمات، حيث زادت قيمة التجارة العالمية بأكثر من سبعين مرة، مما جعل التجارة الدولية ذات أهمية كبيرة في مجال التقدم والازدهار والتنمية، لاسيما مع ما تحقق على الصعيد العالمي من تطورات هامة في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات والمعلومات التي عززت من نمو وحركة التجارة العالمية.

وعلى أساس هذه التطورات الهامة كان من الضروري أن تتحقق تطورات موازية على صعيد التنظيم والاتفاقيات والمعاهدات في مجال التجارة، وهو ما حدث فعلا بقيام المنظمة العالمية للتجارة في بداية 1995، للإشراف وتنظيم التجارة العالمية عن طريق تنفيذ وإدارة جميع الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي أسفرت عنها جولة الأورجواي، وكذلك أية اتفاقيات جديدة قد يتم التوصل إليها مستقبلا، بالإضافة إلى توفير محفل للمزيد من المفاوضات فيما بين البلدان الأعضاء حول المسائل التي تغطيها الاتفاقيات، والعمل على تسوية النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء، والمراجعة الدورية للسياسات التجارية في البلدان الأعضاء. وتعتبر اتفاقية الزراعة من أهم الاتفاقيات التي صودق عليها في جولة الأورجواي، والتي أدخلت لأول مرة في المفاوضات التجارية بهدف إصلاح التجارة الدولية للزراعة في إطار المنافسة العادلة، وإزالة التشوهات التجارية وتخفيض الحماية السائدة في معظم دول العالم للقطاع الزراعي.

تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم إلى الانضمام إلى هذه المنظمة والاستفادة من الاستثناءات والمعاملات التفضيلية والخاصة التي توفرها الاتفاقية للدول النامية، وخاصة في القطاع الزراعي الذي يعتبر من القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني، لما يوفره من مناصب شغل، ومساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي التجارة الخارجية، وتوفير المواد الأولية للصناعات التحويلية، وتخفيض العجز الغذائي.

تستهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على أهمية القطاع الزراعي في الجزائر واتفاقية الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وكذا التطورات التي عرفتها السياسة الزراعية في الجزائر لمسايرة اتفاقية الزراعة، مع التطرق إلى أهم التحديات التي سيواجهها القطاع الزراعي والاستثناءات التي يستفيد منها في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

1) أهمية القطاع الزراعي في الجزائر:

تظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تأمين وتوفير فرص العمل لنسبة كبيرة من السكان خاصة في المناطق الريفية، وكذا مساهمته في توفير المواد الغذائية الضرورية للسكان، ومساهمته في تطوير القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي نظرا للعلاقة المتبادلة بينهما، بالإضافة إلى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني ككل من خلال تصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج والحصول على النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، دون أن ننسى دور عوائد الإنتاج الزراعي وما ينجم عنها من قوة شرائية تساهم هي الأخرى في تنمية الاقتصاد الوطني.

1-1) مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني في مساهمته في تكوين الدخل الوطني وفي توليد الدخل لنسبة كبيرة من السكان، وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل، الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، وتشير بيانات الجدول رقم (1) إلى تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-2008، حيث تشير هذه البيانات إلى التطور الكبير في الناتج الزراعي الذي انتقل من204 مليار دينار جزائري إلى 750.9 مليار دينار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 267.65%، وأن الناتج المحلي خلال نفس الفترة ارتفع بنسبة 533.19 %، مما يعني أن زيادة الناتج المحلي كانت اكبر بكثير من زيادة الناتج الزراعي بسبب التطور الحاصل في القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات الذي ساهم بشكل كبير في هذه الزيادة للناتج المحلي الإجمالي، خاصة مع ارتفاع أسعارها خلال بداية الألفية الثالثة إلى أكثر من 140 دولار للبرميل، أما بالنسبة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فتتميز بالضعف الكبير رغم أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وتمثل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بـ 11.07% سنة 1995، لتنخفض هذه النسبة في السنوات الموالية الى9.67% سنة 2003 و6.8% سنة 2006، وهذا راجع إلى عدم مواكبة تطور الإنتاج الزراعي وأسعار المواد الزراعية للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات والخدمات.

2-1) مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل:

للقطاع الزراعي دورا كبيرا في توفير مناصب الشغل والتقليص من البطالة، خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة السكان بها حوالي 36% من مجموع السكان في سنة 2006، وعرف القطاع إنشاء 1058830 منصب عمل خلال الفترة 2000-2006 في مختلف برامج القطاع الزراعي والتنمية الريفية، منها 421077 منصب دائم[1]، وهو ما يمثل نسبة 39.77% والنسبة المتبقية هي مناصب مؤقتة، وجاء هذا التطور بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي وفر الظروف المناسبة للتوسع الأفقي والرأسي من خلال برامج الدعم والمساندة التي نتج عنها إقبال الأفراد على الاستثمار والعمل في مختلف مجالات القطاع الزراعي.

3-1) مساهمة القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي:

يعتبر الأمن الغذائي من أهم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك بسبب عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان، وحاولت الجزائر مواجهة هذه المشكلة من خلال مخططاتها التنموية والإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي خاصة في بداية الألفية الثالثة التي عرفت تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي نتج عنه تحسن في الإنتاج وفي تلبية الاحتياجات الغذائية خاصة في المواد الأساسية منها، حيث ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي

في الحبوب إلى 33.38%، والحليب إلى 32.66%، والبطاطا إلى 93.74%، واللحوم إلى 85.14%، والاكتفاء الذاتي في البيض والخضر[2].

4-1) مساهمة الزراعة في التجارة:

تعد مساهمة الزراعة في التجارة الخارجية مؤشرا مهما لأهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، حيث تمثل الصادرات مصدرا أساسيا لجلب النقد الأجنبي، وتغطية مبالغ الاستيراد، وتمويل مشاريع التنمية المحلية، ومنفذا للسلع الوطنية في حالة الاكتفاء الذاتي، ومن جهة أخرى فإن تخفيض قيمة الواردات تعبر عن تحسن في الإنتاج الزراعي والتقليص من العجز في الميزان التجاري الزراعي، وعرفت التجارة الزراعية تطورا ملحوظا في جانب الصادرات والواردات وهو ما يوضحه الجدول رقم(02)، حيث تشير بياناته إلى تطور الصادرات الزراعية[3]، التي انتقلت قيمتها من 72 مليون دولار سنة 1998 إلى 164.6 مليون دولار سنة 2006، وهو ما يمثل نسبة نمو 182.61%، غير أن مساهمة هذه الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية لا يتعدى 1%، أما الواردات الزراعية هي الأخرى عرفت تطورا انتقلت فيه من 3111 مليون دولار سنة 1998 إلى 4676.3 مليون دولار سنة 2006، وهو ما يمثل نسبة نمو 50.31%، وأن نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية عرفت تراجعا مستمرا انتقلت من 34.96% إلى 21.98%، وهو ما يعني تحسن أداء القطاع الزراعي في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان لأن أكثر من 70% من الواردات الزراعية هي واردات غذائية، أما نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية فهي ضعيفة جدا لا تتعدى سوى 5% في أحسن الحالات.

2) المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية الزراعة:

مع نهاية جولة الأورجواي في1994/04/15 بمدينة مراكش المغربية أعلن وزراء التجارة والاقتصاد والمالية للدول المشاركة في هذه الجولة عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل الجات، وتصبح الإطار المؤسساتي الذي يشرف على تنفيذ جميع الاتفاقيات المتعددة الأطراف، التي تم التفاوض بشأنها في جولة الأورجواي والتي سيشملها التفاوض مستقبلا، وتهدف إلى دفع التنمية الاقتصادية من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، ورفع مستوى المعيشة والدخل وضمان العمالة الكاملة، وزيادة الإنتاج وتوسيع التجارة الاستخدام الأمثل للموارد، وتعزيز التنمية المستدامة بحماية البيئة والحفاظ عليها.

ولتحقيق هذه الأهداف كلفت المنظمة بالمهام الأساسية الآتية[4]:

- تسهيل تنفيذ وإدارة اتفاقية الأورجواي وأي اتفاقية جديدة قد يجري التفاوض بشأنها مستقبلا؛
- توفير محفل للمفاوضات بين الدول الأعضاء والاستمرار في تحرير التجارة؛
- تسوية الخلافات والنزاعات بين الدول الأعضاء؛
- مراجعة السياسات التجارية المحلية للدول الأعضاء؛
- وتقديم المعونة الفنية والتدريب للدول النامية الأعضاء، بالإضافة إلى التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

تم إدخال القضايا الزراعية في المناقشات التي تضمنتها جولة الأورجواي، والتي تمخض عنها اتفاقية الزراعة كخطوة أولى نحو تحقيق إصلاح التجارة الدولية في المنتجات الزراعية في إطار المنافسة العادلة وإزالة التشوهات التجارية، وتخفيض الحماية السائدة في معظم دول العالم، حيث كانت تتسم تجارة المنتجات الزراعية في ظل الجات بكثرة القيود الكمية وارتفاع الرسوم الجمركية والدعم المحلي ودعم الصادرات، وبات من الضروري وفق التنظيم الجديد المنبثق عن جولة الأورجواي تخفيض ثم إلغاء هذه القيود وتحويلها إلى رسوم جمركية، وقد تركزت اتفاقية الزراعة في ثلاثة محاور رئيسة هي[5]:

1- دعم القدرة على الوصول للأسواق بإزالة الحواجز الجمركية؛
2- تخفيض الدعم المحلي الذي يؤدي إلى تشوهات في تجارة السلع الزراعية؛
3- وإلغاء دعم الصادرات؛

2-1) النفاذ للأسواق:

يقصد به تسهيل فرص عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة بشأن السلع الزراعية من خلال تحويل القيود غير التعريفية إلى معدلات تعريفية، وهو ما يطلق عليه مصطلح (tarification)، وتخفيض هذه التعريفات بنسبة 36% كمتوسط عام لجميع الخطوط التعريفية، و15% كحد ادني لكل منتج بالنسبة للدول المتقدمة، و24% كمتوسط عام لجميع التعريفات الجمركية، و10% كحد ادني لكل منتج بالنسبة للدول النامية، مع ربطها بمتوسط فترة الأساس(86-88) ولمدة 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، و10 سنوات بالنسبة للدول النامية، مع عدم التزام الدول الأقل نموا بأي تخفيضات، وحسب تقارير المنظمة العالمية للتجارة فان 30% من القيود غير الجمركية تحولت إلى رسوم بعد سنة واحد من إنشاء المنظمة[6].

2-2) الدعم المحلي:

يعتبر الدعم المحلي من أكثر العناصر تأثيرا في التجارة الزراعية الدولية، وتعد الدول المتقدمة أكثر الدول منحا لهذا النوع من الدعم، وسياسة الدعم المحلي تؤدي إلى زيادة غير طبيعية في الإنتاج، الشيء الذي يخلق تشوهات في السوق العالمي من إغراق وانخفاض في السعر العالمي للسلع المدعمة. وهناك ثلاثة أنواع من الدعم المحلي حسب اتفاقية الزراعة[7]:

- الدعم غير المشوه للتجارة (الصندوق الأخضر):

وهو الدعم الذي لا ينشأ عنه أثار تشويهية على التجارة الخارجية والداخلية، ويتم تقديمه عن طريق برنامج حكومي، يتم تمويله من الميزانية العامة للدولة، ولا يشمل تحويلات من المستهلكين، وأن لا يؤدي إلى مساندة سعرية للمنتجين، وهو ما يمثله الصندوق الأخضر الذي يتضمن برامج الدعم الحكومية التالية:

- دعم الخدمات العامة؛
- دعم التخزين غير التجاري من قبل الدولة لأغراض الأمن الغذائي؛
- دعم المعونات الغذائية المحلية؛
- دعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج والأسعار؛
- دعم برامج التأمين على الدخل وشبكات أمان الدخل؛

- المدفوعات لأغراض الإغاثة من الكوارث الطبيعية؛
- مدفوعات إدارة وهيكلة عرض المنتجات الزراعية؛
- مدفوعات إعادة هيكلة مدخلات العملية الإنتاجية؛
- برامج حماية البيئة؛
- والمساعدات الإقليمية.

- الدعم المشوه للتجارة المستثنى من التزامات التخفيض:

يشمل جميع أشكال الدعم التي لا تنطبق عليها معايير الصندوق الأخضر المذكورة سابقا، والتي لا تدخل في حساب إجمالي مقياس الدعم الكلي، ويتمثل هذا النوع من الدعم ما يلي[8]:

أ) الصندوق الأزرق: يتضمن هذا الصندوق أنواع الدعم المقدمة في إطار برنامج الحد من الإنتاج والتي تعفى من التزامات التخفيض ويشترط في هذه المدفوعات أن تكون:

- مقدمة على أساس مساحة إنتاج محددة وثابتة؛
- مقدمة على أساس 85% أو أقل من حجم الإنتاج في فترة الأساس؛
- وتقدم في مجال الثروة الحيوانية على أساس عدد محدد من الحيوانات.

ب) دعم الحد الأدنى: يتضمن الدعم المحلي المقدم إلى منتج معين أو الدعم المقدم للإنتاج الزراعي بصفة عامة بشروط[9]:

- ألا تتجاوز نسبة الدعم المقدم للمنتج بـ 5% من إجمالي قيمة هذا المنتج لدى الدول المتقدمة الأعضاء، وبنسبة 10% للدول النامية الأعضاء؛
- الدعم المحلي غير المرتبط بمنتج معين إذا كان لا يتجاوز نسبة 5% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي للبلد، وتطبق نسبة 05% على البلدان المتقدمة وترتفع هذه النسبة إلى 10% بالنسبة للدول النامية.

- والدعم المشوه للتجارة:

هو الدعم الذي يخفض من التكلفة الحقيقية للإنتاج، ويؤثر على استغلال الميزة النسبية الإنتاج الزراعي، ويؤدي إلى سوء توزيع الموارد ويمنح السلع المحلية وضع تنافسي ضد السلع المستوردة، ويشمل هذا الدعم مايلي[10]:

- الدعم المباشر أو الدعم السعري وهو المدفوعات التي تقدمها الدولة لدعم أسعار منتجات زراعية معينة بما يفوق سعرها الحقيقي؛
- تقديم عناصر الإنتاج أو خدمات بأسعار تقل عن تكلفتها أو مجانا؛
- تقديم منح أو قروض أو مساهمات في رأس مال المشروعات الإنتاجية؛
- وكما يشمل أيضا تنازل الحكومة عن إيراداتها مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية.

هذه الأنواع من الدعم تخضع لالتزامات التخفيض على أساس "**إجمالي مقياس الدعم الكلي**"، الذي يمثل محصلة مقياس الدعم الكلي النوعي لكل سلعة، ومقياس الدعم الكلي غير السلعي، ومقياس مكافئ الدعم ، حيث تقوم الدول الأعضاء بعد حساب هذا المقياس بتخفيضه بنسبة 20% على مدة ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، وبنسبة 13% ولمدة 10 سنوات بالنسبة للدول النامية، وهذا على أساس متوسط قيمة الدعم الكلي خلال الفترة (1986-1988)، أما الدول الأقل نموا فقد أعفيت من أي تخفيض.

3-2) دعم الصادرات:

يمثل العنصر الثالث من عناصر اتفاقية الزراعية الذي تضمنته المادة (9)، والتي تنص على التزام الدول الأعضاء بعدم تقديم دعم مالي للتصدير يخالف أحكام الاتفاقية، وقد تم تصنيف أشكال دعم التصدير السائدة في القطاع الزراعي إلى خمسة أشكال سواء كانت دعما مباشرا أو غير مباشر والمتمثلة فيما يلي[11]:

- الدعم المالي المباشر المقدم من الجهات الحكومية؛
- البيع أو التخلص من المخزون غير التجاري بغرض التصدير بسعر يقل عن السعر المماثل في الأسواق المحلية (سياسة الإغراق)؛
- المدفوعات المقدمة لتصدير أي من المنتجات الزراعية الممولة من قبل الحكومة؛
- الدعم المالي المقدم لخفض تكاليف صادرات المنتجات الزراعية؛
- والدعم المحلي المقدم للمنتجات الزراعية المستخدمة كمدخلات في منتجات مصدرة.

هذه الأنواع من الدعم تخضع لالتزامات التخفيض في شكلين، الأول نقدي تمثل في خفض الإنفاق العام الهادف لدعم الصادرات، والشكل الثاني كمي يتمثل في خفض كمية الصادرات المدعمة مع التمييز في ذلك بين الدول المتقدمة والنامية والأقل نموا، فالدول المتقدمة تلتزم بخفض الإنفاق العام في صور إعانات تصديرية بنسبة 36%، وخفض حجم الصادرات المدعمة بنسبة 21%، وهذا على أساس متوسط القيمة والكمية للدعم التصدير خـلال الفترة (1986-1988)، التي تعتبر فترة أساس وذلك باقـساط سنـوية لمـدة 06 سنوات، أما الدول النامية فتلتزم بخفض الإنفاق العام الموجه لدعم الصادرات بنسبة 24%، وخفض حجم الصادرات المدعمة بنسبة 14%، هذا لنفس متوسط فترة الأساس السابقة وخلال مدة 10سنوات، أما الدول الأقل نموا فقد تم إعفاءها من هذا الالتزام[12].

بالإضافة إلى البنود الثلاثة الرئيسية لاتفاقية الزراعة راعت الاتفاقية بعض المواضيع غير التجارية، كالأمن الغذائي، وحماية البيئة، والمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، كما أعطت الاتفاقية الدول الأعضاء الحق في فرض تدابير وقائية خاصة لمواجهة الزيادات المفاجئة في الواردات نتيجة عملية تحويل الرسوم غير الجمركية إلى رسوم جمركية، بشرط أن تعلن عنها في جداول التزاماتها.

3) الزراعة الجزائرية والمنظمة العالمية للتجارة:

أبلغت الجزائر نيتها الانخراط والتعاقد في الاتفاقية في1987/04/30 إلى سكرتارية الجات، وذلك بتقديم مقررا تبين فيه نية الانخراط والتعاقد في الاتفاقية، وفي جويلية 1987 تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف الجزائر، مما سمح لها بالمشاركة في جولة الأورجواي كعضو ملاحظ، والتي تم خلالها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وبدأ العمل بها في 1995/01/01، ليتم بعد ذلك الاتفاق بين الجزائر والدول الأعضاء المتعاقدون في الجات، والذين أصبحوا يمثلون الأعضاء الأصليين في المنظمة على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد إلى المنظمة، وكان ذلك في 30 جانفي 1995، وبعدها قامت الجزائر بتقديم طلب الانضمام فعليا في 05 جوان 1996، بتقديم مذكرة تشرح فيها سياستها والاقتصادية والسياسية والتجارية، وبعد حصول أعضاء المنظمة على هذه المذكرة بدأت مرحلة المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف التي

امتدت حتى نهاية 2008، عقد خلالها عشر جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف عالجت خلالها 1600 سؤال حول نظامها الاقتصادي والتجاري، كما عقدت 93 اجتماعا ثنائيا مع 21 دولة، انتهت مع خمس دول منهم المفاوضات، وهذه الدول هي البرازيل، الأورجواي، كوبا، فنزويلا وسويسرا، وتبقى مفاوضات مماثلة لم تنتهي مع الاتحاد الأوربي وتسع دول أخرى، هي: كندا، ماليزيا، تركيا، كوريا الجنوبية، الإكوادور، الولايات المتحدة الأمريكية، والنرويج، استراليا واليابان. وبعد الجولة العاشرة التي جرت في جانفي 2008 تقلصت الخلافات بين الجزائر وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة إلى أدنى مستوياتها، وذلك بتقلص عدد الأسئلة المطروحة على الجزائر من طرف هذه الدول من 222 سؤالا إلى 96 سؤالا، منها 63 سؤالا طرحتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، تتعلق بأنظمة رخص الاستيراد، الإجراءات الصحية والصحة النباتية، العراقيل التقنية التي يواجهها قطاع التجارة، المساعدات الموجهة لعملية الاستيراد، تسيير المؤسسات العمومية، السعر المزدوج للغاز، الرسم على القيمة المضافة، المؤسسات العمومية التجارية، فتح السوق الوطني للسيارات القديمة والعقار الصناعي، ومن المنتظر أن تجيب الجزائر على هذه الأسئلة وتعرضها على الأمانة العامة للمنظمة العالمية للتجارة لتحدد بعدها تاريخ بدا الجولة الحادية عشرة من المفاوضات.

3-1) تطور السياسة الزراعية في الجزائر:

عرف القطاع الزراعي الجزائري تطورات مهمة لمسايرة مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث عملت الدولة على تحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة الاستثمار الزراعي بصفة خاصة، وذلك بسن القوانين والتشريعات التي تشجع على الاستثمار الزراعي، وزيادة الحوافز المادية المباشرة وغير المباشرة والعينية والنقدية، وكذا إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لتقديم قروض للتمويل الزراعي، وصناديق أخرى لدعم وتأمين الفلاحين وحماية المنتجين ضد الكوارث الطبيعية، وإنشاء البنى التحتية خاصة في المناطق الريفية ومناطق الإنتاج الزراعي من (طرق، إيصال الكهرباء، وتوفير المياه)، وهو ما لا يتعارض واتفاقية الزراعة، بالإضافية إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000، الذي أعطى حرية المبادرة للمزارعين والفلاحين على حد سواء، مع تقديم الدعم المالي المناسب، بهدف توسيع الطاقة الإنتاجية، خاصة في المواد ذات الاستهلاك الواسع (الحليب، الحبوب، الزيتون، السكر)، وتحسين دخول الفلاحين ومكافحة التصحر وتوسيع الأراضي الفلاحية المنتجة، عن طريق وضع برامج تكثيف الأنظمة الزراعية، كبرامج تكثيف الإنتاج الزراعي، البرنامج الوطني للتشجير لا سيما التشجير المفيد (الأشجار المثمرة) وبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز[13].

3-2) التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في حالة الانضمام إلى المنظمة:

في حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة فهذا يعني الالتزام بكامل اتفاقياتها، ومنها اتفاقية الزراعية، مما يؤدي إلى التحرير الكامل للتجارة الداخلية والخارجية للسلع الزراعية، والاندماج في اقتصاد عالمي الذي يقوم على التجارة الحرة، وبناء على هذا فسيواجه القطاع الزراعي الجزائري التحديات التالية:

- سوف يواجه هذا القطاع سوقا حرة تقوم على المنافسة ببعديها السعري والنوعي، مما يجعل بقاءه ونجاحه بقدرته على المنافسة التي تمكنه من الصمود أمام المستوردات التي يصبح السوق الجزائري مفتوحا أمامها دون أية قيود؛
- تعامل المستوردات الزراعية عند دخولها معاملة المنتجات المحلية دون أي معاملة تفضيلية للمنتجات المحلية عليها؛
- فتح شبه كامل للسوق الجزائري أمام المستوردات التي لا يحول دون دخولها سوى رسوم جمركية تحكمها قواعد النفاذ إلى الأسواق الواردة في اتفاقية الزراعة؛
- عدم فرض رسوم على المستوردات سوى الرسوم الجمركية إلا إذا كانت مقابل خدمات تقدمها الحكومة للمستوردات؛
- محدودية الإمكانيات الفنية المحلية لتطبيق اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة واتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية، مما يضعف القدرة على منع كافة المستوردات المخالفة للقواعد والمواصفات من الدخول للسوق المحلي، والتي تسبب خسائر اقتصادية ومخاطر صحية على المواطنين؛
- عدم القدرة على تحسين المواصفات المطبقة على الإنتاج المحلي في المديين القريب والمتوسط، مما يفرض تخفيض مستوي المواصفات على المستوردات؛
- صعوبة اكتساب الميزة النسبية للمنتجات الزراعية بسبب تطبيق اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، التي تجعل نقل التكنولوجيا ذا كلفة عالية تحول دون استخدامها من قبل الدول النامية؛
- تخفيض الدعم الموجه للصادرات في الدول المصدرة يؤدي إلى ارتفاع أسعار المستوردات الغذائية خاصة المواد الأساسية منها (الحبوب، الحليب، السكر، الزيوت)، مما يزيد من أعباء الحكومة المالية ويرفع الأسعار على المستهلكين؛
- التشديد على تطبيق القواعد الفنية ونظام الإيزو وتدابير الصحة والصحة النباتية من قبل الدول المتقدمة، سوف تشكل عوائق فنية أمام دخول صادراتنا إلى هذه الدول؛
- وضعف القدرة التنافسية للصادرات الزراعية بسبب عدم وجود جهاز تسويقي متطور قادر على تمكين السلع الوطنية ذات الميزة النسبية الوصول إلى الأسواق الدولية والمحافظة على وجودها فيها.

3-3) الاستثناءات الخاصة بالدول النامية التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر:

شملت اتفاقية الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة على استثناءات خاصة بالدول النامية وأحيانا لكافة الدول في ظروف معينة تساعدها على مواجهة تحرير التجارة والالتزام بتطبيق قوانينها، وتوفير الحماية للسوق المحلي من الإضرار الكبيرة، ومن أهم هذه الاستثناءات التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر باعتبارها دولة نامية نجد[14]:

- تخفيض نسبة التخفيضات على الدعم المحلي ودعم الصادرات وزيادة فترة التخفيض؛
- تخفيض نسبة التخفيضات على الرسوم الجمركية وزيادة فترة التخفيض؛
- المساعدات الفنية المقدمة من قبل أجهزة المنظمة العالمية للتجارة، لتدريب الدول الأعضاء في مجال المواصفات وتدابير الصحة والصحة النباتية؛
- الاستفادة من نظام الافضليات المعمم الذي تتيحه الدول المتقدمة لأي دولة نامية دون أن تكون ملزمة بتعميم تلك الافضليات على الدول الأخرى؛

- إمكانية تطبيق وسائل الحماية ضد الممارسات التجارية غير المنصفة(تدابير الوقائية، الدعم والرسوم التعويضية، مكافحة الإغراق)، وهذا قبل الحصول على نتائج التحقيق التي تثبت الضرر مراعاة لطبيعة السلع الزراعية؛
- التكتلات الاقتصادية التي يسمح لها بتبادل أفضليات تجارية فيما بينها دون تعميمها على باقي الدول مثل المناطق التجارية الحرة والاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة؛
- الاستفادة من سياسات الدعم المتاحة ضمن الصندوق الأخضر لتطوير البحث الإرشاد والتدريب وضبط الآفات، وإنشاء البنية التحتية والترويج للصادرات؛
- وإطالة الفترة اللازمة لتطبيق المواصفات والقواعد الفنية لتدابير الصحة والصحة النباتية كحق متاح للدول النامية؛ إلى أن يتوفر لديها الموارد المالية والبشرية والتجهيزات الفنية اللازمة لتطبيق هذه المواصفات والقواعد الفنية.

الخاتمة:

سعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من خلال تقديم مذكرة السياسة الاقتصادية والسياسية والتجارية إلى أعضاء المنظمة والدخول بعدها في مفاوضات ثنائية ومتعددة الإطراف، أجابت فيها على جميع الأسئلة المطروحة من قبل الدول الأعضاء، وهذا بهدف الحصول على العضوية والاستفادة من الاستثناءات والمعاملة الخاصة التي تمنح للدول النامية، خاصة في القطاع الزراعي الذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية، غير أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعل هذا القطاع يواجه تحديات كبيرة تتطلب من الدولة العمل على مواجهتها بالقيام بما يلي:

- تركيز سياسة الدعم على الدعم المسموح به (الصندوق الأخضر)، خاصة في بناء البنية التسويقية وتشجيع البحث العلمي والإرشاد الزراعي، من اجل رفع كفاءة أداء العملية الإنتاجية والتسويقية، وتسهيل الاستغلال الأمثل للموارد، وتعزيز إمكانية القطاع على تحقيق ميزة نسبية في إنتاجه؛
- توفير مناخ استثماري جاذب ومشجع للاستثمار في قطاع الزراعة يحفز المستثمرين المحليين والأجانب على القيام باستثمارات في القطاع تزيد من إمكانياته في تحقق الأمن الغذائي ثم التصدير؛
- تشجيع الاستثمارات المرتبطة بالقطاع الزراعي من اجل التكامل معه، وبناء زراعة صناعية، وإدخال الزراعة التعاقدية للتصنيع والتصدير معا، وإنشاء المرافق التسويقية؛
- الاستفادة من كافة السياسات التي تتيحها المنظمة العالمية للتجارة للدعم المحلي ودعم الصادرات؛
- توحيد أجهزت الرقابة على الغذاء وتعزيزها بالموارد البشرية المؤهلة والتجهيزات الفنية، ووضع التشريعات الضرورية لذلك؛
- سن التشريعات اللازمة لحماية الإنتاج الوطني التي تشترط المنظمة وجودها من اجل الحماية من المستوردات الضارة، وفقا لاتفاقية الزراعة واتفاقية الصحة والصحة النباتية واتفاقية التدابير الوقائية واتفاقية مكافحة الإغراق؛
- والعمل على تأسيس نظام معلومات وطني فعال يقوم بجمع المعلومات ومعالجتها وتأمينها للجهات التي تحتاجها.

الجداول:

الجدول رقم (01): تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995- 2008

الوحدة: مليار دينار

السنوات	1995	1998	2000	2002	2004	2005	2007	2008
الناتج الزراعي	204	311.3	322	415.1	511.7	524.2	743.3	750.9
الناتج المحلي الإجمالي	1744	2771.3	4022	4455.3	6101.3	7519	9408.3	11042.8
نسبة % الناتج الزراعي إلى الناتج الإجمالي	**11.7**	**11.23**	**7.97**	**9.32**	**8.39**	**6.97**	**7.9**	**6.8**

المصدر: – الديوان الوطني للإحصائيات، «معطيات إحصائية حول الحسابات الاقتصادية من2000 إلى 2008»، رقم 528، سبتمبر 2009؛

- Statistiques Agricoles, Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information. MADR,« Rapport sur situation du secteur agricole», 2003, pour les années 1995-2003, p5.

الجدول رقم (02): تطور الصادرات والواردات الكلية والزراعية خلال 1998- 2006

الوحدة: مليون دولار

السنوات	صادرات زراعية (أ)	صادرات كلية (ب)	نسبة أ/ب %	واردات زراعية (ج)	واردات كلية (د)	نسبة ج / د %	نسبة أ/ج %
1998	72	1026.0	**0.7**	3111	8899.1	**34.96**	**2.31**
1999	105.3	1232.0	**0.85**	2687.2	8710.2	**30.85**	**3.92**
2000	111.2	2159.6	**0.52**	2778.2	9152.1	**30.35**	**4.00**
2001	151.9	1913.3	**0.80**	3024.5	9940.3	**30.43**	**5.02**
2002	126.9	1842.0	**0.69**	3454.5	11966.6	**28.86**	**3.67**
2003	143.7	2147.9	**0.67**	3560.6	13533.7	**26.31**	**4.04**
2004	163.1	3171.3	**0.51**	4646.2	18231.7	**25.48**	**3.51**
2005	164.5	4448.2	**0.37**	4538.6	20047.6	**22.64**	**3.62**
2006	164.6	5058.6	**0.29**	4676.3	21274.4	**21.98**	**3.52**

المصدر: – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005، بالنسبة للسنوات 1998 و1999؛

- Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information. MADR, «Rapport sur situation du secteur agricole», 2004, pour les années 2000-2004. p. 73;
- Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information. MADR, «Rapport sur situation du secteur agricole», 2006, pour les années 2005 et 2006, p. 66.

الهوامش والمراجع:

[1] Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information MADR, «Rapport sur situation du secteur agricole», 2006, p. 11.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، «الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية»، المجلد 29، 2009.

[3] تتمثل الصادرات الزراعية في الصادرات الغذائية (تمور، مشروبات، خمور...)، والصادرات غير الغذائية (أسمدة كيميائية، فلين، وسائل فلاحية، جرارات...)، وهذا حسب:
Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information. M.A.D.R. «Rapport sur situation du secteur agricole», 2002. p53.

[4] محمد زكي شمس & خالد محمد محمود عثمان، «شرح قوانين التجارة الحديثة وانعكاساتها الاقتصادية ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية»، ط. مطبعة الداودي، دمشق، 2005، ص15.

[5] بهاجرات لال داس، «اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المثالب والاختلالات والتغيرات اللازمة»، ترجمة رضا عبد السلام، ط. دار المريخ للنشر، الرياض، 2005، ص 106.

[6] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، «ورشة العمل الإقليمية حول "تحسين كفاءة التجارة الزراعية العـربية في ظل قيام منظمة التجارة الحـرة العـربية الكبـرى ومنظمة التجارة العالمية»، الدوحـة 5-2005/12/7، ص43.

[7] المرجع السابق لـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية-ورشة عمل، ص43.

[8] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، «حلقة عمل تدريبية لبناء القدرات في مجال الانضمام والتفاوض بشان الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية»، دمشق، 14- 16 نوفمبر2006، ص3.

[9] المرجع السابق لـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية-حلقة عمل، ص4.

[10] مصطفى رشدي شيحة، «اتفاقية التجارة العالمية في عصر العولمة»، ط. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص 156.

[11] المرجع السابق لـ مصطفى رشدي شيحة، ص80.

[12] محمد عمر أبو دوح، «منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية»، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص76.

[13] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، «خرائط فرص الاستثمار الزراعي في المنطقة العربية»، سنة 2003، ص ص 48- 54.

[14] عاكف الزعبي، «منظمة التجارة العالمية واتفاقية الجات 1994 واتفاقية الزراعة وتأثيرها على الزراعة في الأردن»، دار النشر غير واضحة، عمان، سنة 2000، ص49 .